LAH
Lebanese Association for History
الهيئة اللبنانية للتاريخ

ذكرى تتجدد وذاكرة تتعلم

Berghof Foundation

عنوان النشاط

بعدنا ناطرين: قضيّة المفقودين في لبنان

الوقت المقترح: 50 دقيقة

العمر المقترح: 14 سنة وما فوق

التأطير

استمرّت حرب لبنان حوالي خمسة عشر سنة وخلّفت مئات الآلاف من الضحايا بين قتيل وجريح ومعوّق ومفقود من الرجال والنساء والأطفال. وبعد أكثر من ثلاثة عقود على توقيع اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب، لا تزال آلاف العائلات تطالب بذويها الذين لم يعودوا.

ولقد دفع نضال لجنة أهالي المفقودين والمخفيين قسراً على مدى ما يقارب ٤٠ عاماً وتعاضد المجتمع المدني معهم الدولة على إصدار قانون خاص بالقضيّة وتشكيل هيئة وطنيّة تتابعها. لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ختمت عامها الثاني بعد الأربعين منذ أقل من أسبوعين، ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٨٢.

يصبح المتعلم/ة قادراً/ة على أن:

01 مناقشة الآثار الطويلة المدى للحرب اللبنانيّة التي اندلعت في ١٩٧٥.

02 تقدير معاناة أهالي المفقودين.

03 توضيح الأسباب الموجبة لإصدار قانون خاص بالمفقودين والمخفيين قسراً في لبنان.

خطوات التيسير

أوّلاً: استخدام الصورة كمصدر تاريخي (20 دقيقة)

-نبدأ بعرض الصورة من دون أيّة مقدّمات ومن دون الهامش.
-نسأل: "ماذا نرى في الصورة؟" نأخذ الإجابات ونشدّد على أن تكون وصفاً لما نراه بعيداً عن الاستنتاج (على سبيل المثال: نرى امرأة تحمل صورة شاب، نرى صوراً كثيرة خلفها، الصور تظهر ناس معظمهم رجال أو شباب، المرأة وجهها مقطّب، لا تبتسم... وقد يرى أحدهم ما كُتب في الأسفل...).
-السؤال التالي "ما الذي لا نراه في الصورة؟" والهدف هنا تشجيع التساؤل وهي من صفّات المؤرّخين/ات. نأخذ بعض الإجابات والتي قد تشمل "لا نرى ما يدل على المكان او الزمان، لا نرى ما يدل على المناسبة، لا نرى ما يعرّفنا بها...).
-نطلق السؤال التالي "ما الذي يمكننا استنتاجه؟" و(المرأة حزينة – تطالب بالشخص الظاهر في الصورة – ربما تفتقده – ربما هناك اشخاص كثر في حالته ...). نأخذ بعض الإجابات، ثمّ نظهر الهامش في أسفل الصورة، ونلفت الى المناسبة وتاريخها.
-التوليف: نولّف باستخدام المعلومات الواردة في التأطير أعلاه، فنعرّف بقضيّة المفقودين والمخفيين قسراً ونربطها بالحرب اللبنانيّة.

ثانياً: استخدام النص كمصدر تاريخي (30 دقيقة)

-نشكّل 5 – 6 مجموعات.
-نشارك المستند 2 مع المتعلّمين/ات ورقيّاً أو يمكن عرضه على الشاشة. نعطيهم/نّ وقتاً للقراءة بهدوء.
-نوضّح أنّ العمل سيكون ضمن المجموعات التي ستقرأ النصّ بهدوء وتجيب خطيًّا عن التالي:

1. ما نوع المستند؟
2. ما مصدره وتاريخه؟ كيف يساعدنا في تحديد مصداقيته؟
3. ما الموضوع الأساسي الذي يتناوله؟
4. بناء للمستند 2، ما أهمّ الأسباب لإصدار القانون 2018/105؟
5. ماذا يخبرنا المستند عن واقع الحرب وآثارها؟

-نجري دورة مشاركة من خلال الناطق/ة في كل مجموعة، بدءاً بالسؤالين 1 و2، ومن بعدهما السؤال 3، وفي الجولة الأخيرة السؤالين 4 و5.
-نولّف بالإضاءة على نضال لجنة الأهلي منذ الثمانينيات وحتى اليوم ونشير إلى أنّ القضيّة لا تزال حيّة رغم القانون، ونلفت إلى مسؤوليّة كل منّا في دعمها والتضامن مع الأهالي.

المستند 1:

المصدر: "احياء اليوم العالمي للمفقودين والمخفيين قسرا امام الاسكوا"، الوكالة الوطنيّة للإعلام، 30 آب 2022.

المستند 2:

في مسوّغات القانون رقم 105 الصادر في 2018/11/30

شهد لبنان في تاريخه الحديث ولا سيما في فترة الأعمال الحربية (1975¬1991) حالات اختطاف واخفاء قسري شملت عددا كبيرا من الأشخاص الذين ما يزال مصيرهم مجهولا.
ومع انتهاء الحروب، لم يتمكن لبنان من إيجاد حل مرض لضحاياهم وقضاياهم، وتحديداً لقضايا المفقودين وذويهم. فقد غلب إذ ذاك الهمّ بتجنب نكء الجراح على إرادة إحقاق العدل أو جبر الضرر. وقد نتج عن ذلك إبقاء المفقودين والمخفيين قسراً وذويهم ضحايا مستمرين لماضٍ استطاع غالبية المسؤولين عن الحرب والمرتكبين فيها التحرر منه بفعل قوانين الحرب، فيما بقي هؤلاء أسرى فيه، على نحو يؤدي إلى استمرار معاناتهم في ظل لامبالاة المرتكبين.
وقد قامت الحكومة فيما بعد بعدة محاولات لتحديد مصائر هؤلاء لكنها بقيت محدودة، أبرزها إنشاء لجنة للتقصي عن مصير المفقودين والمخطوفين (2000)، وهيئة تلقي شكاوي أهالي المخطوفين (2001)، والهيئة اللبنانية السورية (2005)، من دون أن تؤدي هذه الأعمال إلى كشف مصائر هؤلاء، سواء عن طريق العثور عليهم في حال كانوا أحياء أو على رفاتهم.
وانطلاقاً من كل ذلك،
وعملاً بالدستور الذي اعلن ان لبنان دولة ديمقراطية يتساوى المواطنون فيها، واكد على الحرية الشخصية والحق بالحياة، كما اكد على التزامه بالكرامة الانسانية من خلال التزامه بالإعلان العالمي لحقوق الانسان وبالمواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة،
وعملاً بالمعاهدات الدولية التي أقرها لبنان وعلى رأسها معاهدة مناهضة التعذيب، والمعاهدة التي التزم لبنان إقرارها المتعلقة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والإعلانات الدولية ذات الصلة،
وعملاً بإرادة لبنان بجميع ابنائه في تجاوز ماضيه، وفي تمتين السلم الأهلي على اساس قيم حقوق الانسان والمساواة والاعتراف المتبادل، وهي امور لا تتحقق من خلال نظرة مجتزأة للماضي او من خلال طمسه، انما على العكس تماما من خلال التضامن لإنصاف الضحايا ووقف معاناتهم المستمرة،
فقد بدا من الملائم، لا بل من الضروري، وضع قانون لمعالجة قضايا المفقودين وضحايا الاختفاء القسري ووضع حد لمعاناة ذويهم.
المصدر: "المفقودين والمخفيين قسراً"، موقع مركز الابحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية.